الأرشيف الوطني مصدراً لكتابة تاريخ الإمارات العربية المتحدة (١٩٦٨ – ٢٠١٦ م)(*)

باحثة ماجستير/ سارة درويش حسن المراشدة
قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة الشارقة

تحت إشراف الدكتور:
أ.د/ خير الدين يوسف شترة
قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة الشارقة

الملخص

يُعد الرصيد الوثائقي بالأرشيف الوطني الإماراتي والمراكز التابعة له مصدرًا أساسيًا ومهمًا للحصول على المعلومات الموثقة والدقيقة، إذ تهدف هذه الدراسات إلى إثبات مدى أهمية هذا الرصيد الأرشيفي الخاص بتلك الفترة أي منذ تأسيسه عام ١٩٦٨ وحتى تطور مهامه ومراكزه والوثائقية والبحثية حتى عام ٢٠١٦م مقارنة بالمصادر الأخرى، وكذا تقديم صورة واضحة عن محتوى ومضمون وأهمية هذا الرصيد الوثائقي، بالإضافة إلى الإشارة إلى كيفية الاستفادة من هذا الأرشيف مع التنبيه إلى الصعوبات التي يواجهها الباحث في البحث داخل هذا الأرشيف،

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أن تطور الأرشيف الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة هو موضوع حيوي كونه يُعد من أهم المؤسسات الأهلية التي تُسهم في الحفاظ على مقومات الهوية الوطنية والمحافظة على تراث الأمة، ويعكس تاريخ الدولة وثقافتها وهوية شعبها. كما يعتبر الأرشيف الوطني بأبو ظبي خصوصًا مصدرًا أساسيًّا للباحثين والمهتمين بالتاريخ والثقافة وعلوم الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ الأمر الذي يتطلب الحفاظ عليها، وتطويرها بما يتوافق مع التطورات الحديثة في مجال الأرشفة والتوثيق.

(*) **مجلة المؤرخ المصرى، عدد يوليه ٢٠٢٤، العدد الخامس والستون.**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تطور الأرشيف الوطني في الإمارات العربية المتحدة في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٨ وحتى عام ٢٠١٦، وتُعد هذه الفترة مهمة جدًّا، حيث شهدت الدولة تحولات وتطورات كبيرة في مختلف المجالات، لذلك، كان من الضروري دراسة تطور الأرشيف الوطني خلال هذه الفترة لفهم دوره في المحافظة على التراث الوطني وتطور الهوية الوطنية، من أجل ضمان استمرارية أهميته، فقد أعطته دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمامًا ورعايةً خاصة، منها ما شمل تطوير الأنشطة الحالية وتنفيذ التقنيات المحدثة، وتطوير البنية التحتية للأرشيف الوطني، ومنها ما تعلق بتحديث الأساليب والتقنيات المستخدمة في الحفظ والإدارة.

ومن الإشكاليات التي تعالجها هذه الورقة البحثية، ما يلى: ما أهمية الأرشيف الوطني الإماراتي في الحفاظ على تاريخ الدولة وتوثيقه؟ وكيف تطور الأرشيف الوطني منذ تأسيسه في عام ١٩٦٨ وحتى عام ٢٠١٦؟ وما الثغرات والفجوات التي تواجه عملية الحفظ والتوثيق؟ وما السياسات والقوانين التي تنظم الأرشيف في الدولة وما نقاط الضعف فيها؟ وما محتوى الأرشيف الوطني وكيف يتم جمع الوثائق وتقييمها؟ وما إسهام الأرشيف الوطني في إثراء المعرفة والدراسات حول الدولة والمنطقة؟

وأوصت الدراسة بضرورة توفير تدريبات وورش عمل متخصصة للعاملين في مجال الأرشيف لتعزيز قدراتهم ومهاراتهم في الحفظ والفهرسة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن توصي الدراسة بضرورة إتاحة الأرشيف الوطني للجمهور وتسهيل الوصول إليه من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وإنشاء قواعد بيانات إلكترونية سهلة الاستخدام. فهذا يساهم في نشر الوعي بأهمية الأرشيف الوطني وتشجيع المزيد من الأشخاص على الاستفادة منه والمساهمة في إثراء قواعده.

الكلمات المفتاحية: الأرشيف الوطني الإماراتي– التراث – الوثائق – تقنيات إدارة الأرشيف.

The National Archives is a source for writing the history of the United Arab Emirates (1968-2016)

Abstract:

The documentary stock at the National Archives of the United Arab Emirates and its affiliated centers is considered a fundamental and significant source for obtaining reliable and accurate information. These studies aim to demonstrate the importance of this archival stock since its establishment in 1968 until the evolution of its tasks and centers, both documentary and research-oriented, until 2016, in comparison to other sources. They also seek to provide a clear picture

of the content, substance, and importance of this documentary stock. Additionally, the studies highlight how researchers can benefit from this archive, along with pointing out the challenges faced by researchers when delving into this archive.

The development of national archives in the United Arab Emirates is a significant and worthy topic that requires attention and research, as it is one of the most important institutions involved in preserving national identity and heritage, as well as protecting cultural heritage and the country's history. It also reflects the country's culture and society. Moreover, national archives in Abu Dhabi, in particular, are a crucial source for researchers and enthusiasts interested in history, culture, and human sciences in the UAE. Therefore, preserving and improving them is essential, keeping up with modern developments in archive management.

This study aims to explore the evolution of national archives in the UAE from 1968 to 2016, a critical period during which the country witnessed significant changes and developments in various fields. Consequently, it is imperative to study the development of national archives during this period to understand their role in preserving national heritage and identity for future generations.

The study addresses several issues, including the importance of national archives in preserving the country's history and heritage, how national archives have evolved since their establishment in 1968 until 2016, the challenges faced during preservation and documentation processes, policies, and laws governing national archives, weaknesses in these areas, and how national archives contribute to enhancing knowledge and research on the country's history and culture.

The study recommends providing specialized training and workshops for staff working in archive management to enhance their skills and capabilities. Additionally, it suggests making national archives accessible to the public through modern technologies and creating digital databases that are easy to use. This will help raise awareness about the importance of national archives and encourage more people to use them and contribute to their preservation.

Keywords: National Archives of the UAE, Heritage, Preservation Techniques, Archive Management Techniques. - Translate into English.

المقدمة:

أ. أهمية الدراسة وأهدافها:

في عالم يتطور بسرعة هائلة ويشهد تغيرات سريعة، تتناول هذه الدراسة التاريخ ودوره في بناء الحاضر والمستقبل لأي أمة تسعى للتقدم والرخاء، وتستند في ذلك إلى التحليل التاريخي ومقولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، القائد المؤسس لدولة الإمارات "من لا يعرف ماضيه لا يستطيع أن يعيش حاضره أو مستقبله"، والتي تعبر عن رؤيته الحكيمة للتاريخ وأهميته في تشكيل الهوية الوطنية والثقافية. كما تنصح الدراسة الأمم والشعوب بأن تستفيد من تجارب الماضي وتعتمد على التاريخ كأساس لتحقيق التقدم والرخاء.

من هذا المنطلق، تم تأسيس مكتب الوثائق والدراسات في مقر ديوان الرئاسة في عام ١٩٦٨م، وفي عام ١٩٦٩م، أصدر الشيخ زايد، " تعميم الديوان الأميري بأبوظبي رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٨ " الذي حدد أهداف المكتب وأهميته في جمع الوثائق والمعلومات المتعلقة بتاريخ شبه الجزيرة العربية وثقافتها عامةً، ودولة الإمارات العربية المتحدة خاصةً.

ثم تم تطوير طرق حفظ الأرشيفات الحديثة في الإمارات لتتماشى مع المعايير الدولية، وذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتقنيات الحفظ الرقمي، كما تم تبني نظم إدارة المحتوى وقواعد البيانات المتطورة التي تساعد على سهولة الوصول إلى الوثائق وتنظيمها بشكل فعال.

أما فيما يتعلق بالتشريعات الاتحادية الخاصة بالأرشيف الوطني الإماراتي، فإن قانون الأرشيف الوطني الاتحادي رقم ٧ لعام ٢٠٠٨ هو الهيكل القانوني الذي يحكم عمل الأرشيف الوطني ويضع المعايير والمبادئ التوجيهية لإدارة الأرشيف في البلاد. وجدير بالذكر أن هذا القانون يهدف إلى تنظيم أعمال الأرشيف الوطني وتعزيز الحفاظ على السجلات الحكومية والخاصة، وضمان سهولة الوصول إلى الوثائق الأرشيفية.

ب.مشكلة الدراسة:

تسلط هذه الدراسة الضوء على دور الأرشيف في الحفاظ على تاريخ الدولة وتوثيقه سعيا منها للعثور على الثغرات والفجوات التي تعيق عملية الحفظ والتوثيق، من خلال الإجابة عن مجموعة من التساؤلات وهي: ما أهمية الأرشيف الوطني الإماراتي في الحفاظ على تاريخ الدولة وتوثيقه؟ وكيف تطور الأرشيف الوطني منذ تأسيسه في عام ١٩٦٨ وحتى عام ٢٠١٦؟ وما الثغرات والفجوات التي تواجه عملية الحفظ والتوثيق؟ وما السياسات والقوانين التي تنظم الأرشيف في الدولة وما نقاط الضعف فيها؟ وما هو محتوى الأرشيف الوطني وكيف يتم جمع الوثائق وتقييمها؟ وما إسهام الأرشيف الوطني في إثراء المعرفة والدراسات حول الدولة والمنطقة؟ هذه هي المشكلة التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها بالاستعانة بالمصادر والمراجع المتاحة وباستخدام التحليل التاريخي.

ج- منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي في البحث بشمول جوانبه ومبادئه المنهجية، وذلك نظرًا لطبيعة موضوع الدراسة، الذي يتعلق بتطور الأرشيف الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة ودوره في الحفاظ على تاريخ الدولة (من عام ١٩٦٨ حتى عام ٢٠١٦)، بالإضافة إلى سد الثغرات والفجوات المتراكمة بين الجهات الحكومية المختلفة، مما أدى إلى تراكم كمية كبيرة من الوثائق التاريخية في ظروف غير مناسبة للحفظ، الأمر الذي زاد من تعقيد معالجتها وجمعها، نظرًا لندرة الكوادر المتخصصة في مجال الأرشيف في الوقت الحالي، وما يعكسه هذا التراكم في اتخاذ قرار بإتلاف تلك الوثائق والتخلص منها.

د- الدراسات السابقة:

١- دراسة النقبي، وهزاع. (٢٠٢١) بعنوان الدراسة: "الأرشيف الوطني

لدولة الإمارات العربية المتحدة: النشأة، المحتوى، الدور". تناقش الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات النشأة والمحتوى والدور الذي يلعبه. تقوم الدراسة بتسليط الضوء على تطور هذا الأرشيف وأهميته كمصدر ثقافي وتاريخي للإمارات. كما تستعرض المحتوى المخزن في هذا الأرشيف، وتبرز الأدوار والمهام التي يقوم بها في توثيق وحفظ التراث الوطني.

ويتم التركيز في الدراسة على كيفية تكامل الأرشيف الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة مع الجوانب الثقافية والتاريخية، مع التركيز على تحليل أهم الأحداث والتغيرات التي شهدها الأرشيف على مر الزمن. بالإضافة إلى ذلك، تناقش الدراسة الدور المستقبلي المتوقع للأرشيف وتحديات استخدامه والفوائد المتعلقة به.

٢- الدراسة التي ألفها صلاح الصاوي (٢٠١٨) والمتعلقة ببرامج الأرشيفات الوطنية للتدريب على إدارة الوثائق الإلكترونية، حيث تأخذ الأرشيف الوطني الأمريكي كنموذج لتحليل وفهم هذا الجانب المهم في مجال الأرشيف والتوثيق.

حيث تتناول الدراسة تحليل البرامج التدريبية المقدمة من قبل الأرشيف الوطني الأمريكي لتدريب الكوادر في مجال إدارة الوثائق الإلكترونية. يهدف البحث إلى فهم كيفية تنظيم هذه البرامج ومحتواها، وكيف يتم تنفيذها لنقل المهارات اللازمة لفهم وإدارة التحديات المتعلقة بالوثائق الإلكترونية، واستخدم الباحث الأرشيف الوطني الأمريكي كنموذج للدراسة، مما يعزز فهم التجارب والممارسات المستخدمة في هذا المجال. وتسلط الدراسة الضوء على أهمية تطوير برامج التدريب في ميدان إدارة الوثائق الإلكترونية لتعزيز كفاءة وفاعلية العاملين في هذا المجال.

أولا: نشأة وتطور الأرشيف الإماراتي عبر العصور:

منذ العام ١٩٨٦ كان الأرشيف الوطني متمثلا في "مكتب البحوث

والدراسات"، وعلى طول مراحل تطوره، حتى الآن، هو المرجع لأقدم الوثائق والمحفوظات في منقطة الخليج العربي، والخازن لآلاف الوثائق التاريخية والشفوية لدولة الإمارات والمنطقة، بدءا من العصور البرتغالية والهولندية والبريطانية، مرورا بمرحلة الاتحاد ومراحله، وصولا لاتحاد الإمارات السبع؛ فكان لا بد من وجود أرشيف وطني يحفظ التاريخ ويعرف العالم بإسهامات الدولة في الماضي والحاضر.

وقد رسخ الأرشيف الوطني لدولة الإمارات أهميته ليصبح الوجهة الوطنية المعتمدة لحفظ تاريخ وتراث دولة الإمارات حيث يحتفظ بأكثر من ١١ ألف أرشيف عالمي تتضمن وثائق وصورًا وخرائط من أهم وأقدم الوثائق التاريخية من أهم الأرشيفات العالمية.

ثانيًا: نشأة الوثائق والدواوين والمراكز الوثائقية التابعة للأرشيف الوطني الإماراتي:

١- تأسيس مكتب الوثائق والدراسات بمقر ديوان الرئاسة ١٩٦٨م: بعد توليه حكم إمارة أبو ظبي بسنتين أي عام ١٩٦٨، قام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حاكم إمارة أبو ظبي في ذلك الوقت، بالتحرك سريعًا للبحث عن الاتفاقيات والوثائق التاريخية التي تخص الإمارة، ولم يكن احدٌ قبله قد بحث عن الاتفاقيات ولا الوثائق التاريخية ولم يتحدث أحد ابدا عن الأرشيف.

وشكل وفد من الخبراء للذهاب إلى بريطانيا ونسخ بعض هذه الاتفاقيات والوثائق العربية والتاريخية التي تخص الامارة، وأحضرها إلى الشيخ زايد، فتحصل الوفد على نصف الاتفاقيات فقط، وبعد الحصول على هذه الاتفاقيات والوثائق تم عرضها على الشيخ زايد، فاهتم الأخير بتأسيس "مكتب الوثائق والدراسات" سنة ١٩٦٨، وأُلحق بالديوان الأميري للشيخ زايد بن سلطان في سنة ١٩٦٨، وصدر تعميم في شهر أكتوبر سنة ١٩٦٩ لجميع مديري الدوائر في إمارة أبو ظبي من أجل التعاون مع هذا المكتب الجديد لحفظ وثائق نهضة

الإمارة وعمرانها وتطور الحياة فيها كما جاء في التعميم.

وحدَّدت أهدافه بجمع الوثائق والمعلومات المتعلِّقة بتاريخ شبه الجزيرة العربية وثقافتها عامة ودولة الإمارات العربية المتحدة خاصة من مصادرها الأصلية في البلاد العربية والأجنبية، وتوثيقها وترجمتها، وتم تغيير اسم المكتب إلى مركز الوثائق والدراسات عام (١٩٧٢) [١]، ثم تولَّت عدة جهات رسمية الإشرافَ على الأرشيف الوطني منذ إنشائه، ومن جملة هذه الجهات:

٢- الديوان الأميري في أبو ظبي (١٩٦٨-١٩٧١): خلال فترة عمله في الديوان الأميري منذ عام ١٩٦٨ إلى قيام دولة الاتحاد عام ١٩٧١، كلف أحمد خليفة السويدي[٢] بإنشاء "مكتب الوثائق والدراسات" وجمع كل الوثائق التاريخية وما شملته من أحداث تاريخية مهمة في تاريخ الأمة، وأصدر خلال هذه الفترة العديد من الدراسات والتقارير والرحلات العلمية التي تبحث عن الوثائق التاريخية الموجودة بالأرشيف البريطاني والبلاد الاجنبية والتي تبحث في الشؤون السياسية، ومنها ملابسات الانسحاب البريطاني من الخليج، والسياسة الإيرانية في منطقة الخليج ومستقبل الخليج العربي والصراع بين الدول الكبرى.

٣- وزارة شؤون الرئاسة في أبو ظبي (١٩٧١-١٩٧٥): أُنْشِئَت هذه الوزارة عام ١٩٧١ [٣] وتلخَّصت مهمتها بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية في:

- ✓ رفع المشورة إلى رئيس الدولة في مجالات العمل المختلفة.
- ✓ دراسة الموضوعات التي يأمر بدراستها رئيس الدولة ومتابعة تنفيذ التوجيهات الصادرة بشأنها ومنها إنشاء " مكتب الوثائق والبحوث "
- ✓ القيام بالدراسات والبحوث التي تعكس الأهداف الاستراتيجية للدولة وتطلعاتها المستقبلية واحتياجات الدولة والمجتمع، وجمع الوثائق التاريخية، وترجمتها، تنظيمها، وجمع التاريخ الشفاهي ورفع المشورة لرئيس الدولة وإبلاغ التوجيهات الصادرة بشأنها للوزارات والجهات المعنية.
- ✓ دراسة مشروع قانون ينظم العمل بالأرشيف الوطني بعد مرحلة جمع

الوثائق وأرشفتها من الدول العربية والأجنبية والأرشيفات المحلية السبع بالأمارات.

✓ إعداد الدراسات والتقارير عن الموضوعات العامة التي تدخل ضمن اختصاص الوزارة وتحليلها.

✓ إعداد وتطوير قواعد بيانات وإحصائيات ومسح ديموغرافي للأنساب والسلالات في دولة الإمارات بالتعاون مع وزارة الصحة.

وفي عام ١٩٧٦، تم تشكيل لجنة متخصصة بجمع وتوثيق تاريخ وتراث الإمارات، ترأسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بنفسه، ومنذ إنشائها قامت بتوثيق تاريخ الإمارات وإصدار العديد من الكتب والنشرات في مجال التراث.

٤- **وزارة الخارجية (١٩٧٨-١٩٨٣):** تمثل وزارة الخارجية والتعاون الدولي منذ إنشائها مقومات المجتمع الإماراتي ونافذته على العالم الآخر، يُنشر من خلالها فكر ورؤية القيادة الإماراتية، التي تؤكد على قيم الإخاء الإنساني. ومن مهامها الأساسية عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وجمع وتحليل وتقييم المعلومات السياسية والاقتصادية والثقافية، ومراسلة البعثات التمثيلية في الخارج، ومن خلال ما تجمع لديها من الوثائق والاطلاع عليها، ثم نسخها وضمها لمكتب التوثيق والدراسات للرجوع اليها في حل المشكلات والنزاعات التاريخية بين دول مجلس التعاون وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع دول الخليج العربي والمحافظة على تراثه وذاكرته الوطنية [٤].

٥- **المجمع الثقافي (١٩٨٣-١٩٩٩):** تم تأسيسه عام ١٩٨١م، ليكون مخصّصًا فقط لإبداعات الفنون والآداب الإماراتية، وقبلها كان قد صدر في عام ١٩٧١ قانونٌ بإنشاء مؤسسة ثقافية تهدف إلى رعاية تراث وفنون هذه الأمة سريعة التطور. بتوجيهات مباشرة من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان[٥]، وفي عام ١٩٧٣م أُطلِقت مسابقة دولية لابتكار تصميم معماري يجسد رؤية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في إنشاء منصة تنطلق منها المبادرات الثقافية والفنية وتكون معلمًا وطنيًّا يرتكز على قناعاته الإسلامية والعربية [٦]، وتم

استكمال هذا التصميم بنجاح عام ١٩٧٥، حيث ضمَّ المجمّع الثقافي عند افتتاحه عام ١٩٨١ أول مكتبة وطنية، بالإضافة إلى مسرح لعروض الأداء ومركزًا للمعارض.

٦- ديوان الرئاسة (٢٠٠٠-٢٠٠٤): تأسس "ديوان الرئاسة" في الأول من شهر نوفمبر ٢٠٠٤، وكان يحمل اسم "وزارة شؤون الرئاسة" آنذاك، بموجب المرسوم الاتحادي بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٤، الذي قضى بضم كلٍّ من مكتب صاحب السمو رئيس الدولة وديوان الرئاسة سابقًا، وتسمية الشيخ منصور بن زايد وزيرا لشؤون الرئاسة في العام نفسه [٧]، ومن أهدافه: العناية بالأرشيفات الحكومية وجمع كل الأرشيفات وتصنيفها ومحاولة الابتكار في مواكبة التطور التقني والإداري في مجال العمل الحكومي، ومن ثم أرشفة السجلات الحكومية وإدارتها، وكذا المالية والمحاسبية، وتصنيفها حسب أعمار الوثائق الأرشيفية الثلاث السابق الإشارة إليها، وجرد الأرشيفات المحلية وتقسيمها.

وفي عام ٢٠٠٣ كلف بعض خبراء الأرشيف بتشكيل لجنة تابعة لمكتب الوثائق والدراسات هدفها القيام بجولة استطلاعية عبر أقسام الأرشيف في الدوائر الحكومية، شملت ١٦ وزارة، وخمس دوائر مختلفة في أبو ظبي ودبي، والشارقة والعين؛ وتم اقتراح نظامٍ جديدٍ لتسيير الأرشيف قابلًا للتحقيق في المدى المتوسط، ثم المحيط التنظيمي والعلمي، والمهني والثقافي الذي يجب تهيئته لإنجاز الخطة المقترحة [٨].

ووجدت هذه اللجنة أن أرشيف الدولة في خطر؛ فقد تم الإعدام النهائي لأغلبية الأرشيف للفترة ما قبل الثمانينيات وحتى جزء من الثمانينيات والتسعينيات، بينما الأرشيف الباقي محفوظ في أسوأ الظروف في المخازن العامة في أبو ظبي ودبي والشارقة، وكان من ضمن مقترحات اللجنة، إنشاء شبكة الأرشيف لدولة الإمارات العربية المتحدة تضم:

- ✓ الأرشيف الجاري (أقل من خمس سنوات) يحفظ داخل كل دائرة حكومية.
- ✓ الأرشيف الوسيط (من ٥ إلى ١٥ سنة) يحول الأرشيف الجاري بعد خمس سنوات إلى مركز الأرشيف الوسيط أين يحفظ لمدة عشر سنوات.
- ✓ الأرشيف الدائم او الوطني (بعد ١٥ سنة) يحول الأرشيف نهائيًّا إلى الأرشيف الوطني للحفظ الدائم كوثائق لتاريخ الدولة، ماعدا الوثائق التي يقرر إتلافها بعد دراسة من مركز الوثائق والبحوث.

٧- المركز الوطني للوثائق والبحوث (٢٠٠٨-٢٠١٤):

بعد عام ٢٠٠٤م طلب الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير ديوان الرئاسة، تطوير مكتب الوثائق والدراسات وتفعيل دور الأرشيف، حيث كان الأرشيف زاخرا بالوثائق التاريخية لكل الدول التي تربطها علاقة مع الإمارات مثل هولندا، والبرتغال، وألمانيا، وإيران، وكانت تلك الوثائق مكدسة في مخزن الوثائق.

اختاروا بناء مقر جديد له وكان شعار الحملة (من اللا تكنولوجيا إلى التكنولوجيا العالية) (from no tech to high tech) وكان العاملون بالأرشيف لا يعلمون شيئًا عن التكنولوجيا [٩]، وكان من أهداف تلك الحملة القيام بمسح شامل لجميع مؤسسات الدولة، واتضح أن أكثر من ٨٠% من المؤسسات قامت بإعدام أرشيفاتها من السبعينيات إلى اوائل التسعينيات.

وفي عام ٢٠٠٨م أصدر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، القانون الاتحادي رقم (٧)، حيث كلَّف بموجبه إدارة المركز بمسؤولية إنشاء الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، وحدد في هذا القانون مهمة المركز بجمع، وحفظ، وأرشفة الوثائق؛ لتعزيز الوعي الثقافي والتاريخي، وإتاحة المواد القَيّمة للباحثين وقد تغير اسمه إلى **المركز الوطني للوثائق والبحوث** [١٠]، وفي العام ذاته (٢٠٠٨م) كان الأرشيف جاهزًا للنقل مرة أخرى بعد جمع كل الوثائق التاريخية من البلاد العربية والأجنبية والوثائق الادارية الحكومية التي مرَّ عليها

١٥ عامًا وتنقيتها، وترجمة الوثائق، وأرشفة الخرائط، والصور.

جاء في المادة الثانية من الفصل الثاني من القانون الاتحادي رقم ٧ لسنة ٢٠٠٨م خطوات إنشاء الأرشيف الوطني، وتحديد أهدافه في المادة الثالثة، أما عن اختصاصاتهن فحددتها المادة الرابعة من القانون ذاته، أما بخصوص الوثائق العامة والتاريخية وكيفية ومدة حفظها أو إتلافها وإتاحتها للباحثين، وتناول ذلك بالتفصيل الفصل الثالث من القانون ذاته في مواده المختلفة وتم تصنيف الوثائق وتحديد أنواعها في الفصل الرابع من القانون المشار إليه في مواده (١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤) [١١]

وفي العام ٢٠١٣م قام الأرشيف الرئاسي برقمنة الأفلام الوثائقية والتاريخية [١٢]، حيث جمع أفلامًا وثائقية تصل مدتها إلى ما يقارب ٦٠٠٠ ساعة فيلمية، وتتضمن العديد من الأنشطة التي قام بها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، في مراحل زمنية مختلفة، مثل جولاته الميدانية لمتابعة أعمال بناء الدولة وتطوير مرافقها وكذلك صورًا وأفلامًا لزياراته لمختلف الدول العربية والأجنبية، وملامح من حياته الخاصة، كما ضم خرائط لدولة الإمارات، وصورًا ومواد فيلمية لأبرز معالمها، والتطور الذي شهدته في مجالات مختلفة مثل: الزراعة، والتطوير العمراني، وإنشاء الطرق، وغيرها.

وكذا تقديم مشروع حقوق ملكية الصور الذي يهتم بالحصول على حقوق الملكية من الجهات المعنية بالدولة للصور المملوكة للأرشيف الوطني، ومشروع تصنيف وفهرسة الصور والخرائط الذي يقوم على تصنيف الصور بالموضوعات بالاعتماد على خطة التصنيف المعتمدة بالأرشيف الوطني، بالإضافة إلى تصنيف الخرائط.، والمشروع الثالث رقمنة الأفلام، ويختص بترميم ومعالجة الأفلام، ومن ثم رقمنتها الكترونيًا وفهرستها في نظام الفهرسة، وجدير بالذكر أنه تم تغيير تسمية المركز ليصبح حاملًا للاسم الجديد (الأرشيف الوطني) بناءً على المرسوم الاتحادي رقم (١)، الذي أصدره الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في العام ٢٠١٤ [١٣]. والذي حددت أهدافه بجمع

الأرشيف الخاص من وثائق غير عمومية (خاصة) متحصل عليها من طرف أشخاص، أو عائلات، أو جمعيات، أو مؤسسات، وهذا من خلال مبادرة **(وثّق)** حيث طلبت حكومة دولة الإمارات من كل مالك أو حائز لوثائق خاصة ولها أهمية دائمة في جميع الميادين (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تاريخية) بوضعها في الصندوق المخصص الذي أرسله الأرشيف الوطني لهم وفي الملفات المخصصة بكل قسم، بغرض استغلاله وتقديمه للباحثين والمؤرخين وتحقيق المنفعة العامة.

ومن أهدافه أيضًا جمع المخطوطات، والمقصود بها تلك الكتابات التي أُعدت باليد أو نقشت على الطين والحجارة أو الألواح والجلود، كالوثائق التي جمعت من سكان جزيرة طنب والمخطوطات القديمة عن علم الفلك والبحار، كتبت باليد استخدمها الإماراتيون لمعرفة اتجاه الريح في البحر ومواقع اللؤلؤ، كذلك رسومات وأشعار قديمة، خاصة بتجارة اللؤلؤ.

كما تضمنت أهداف الأرشيف الوطني الدعوة إلى تسجيل الشهادات الحية (الأرشيف الشفاهي)، والمقصود بها تلك الشهادات الشفوية المسجلة في أقراص على تسجيلات صوتية أو مدونة في وثائق خاصة، قيَّدت أقوال شاهد للأحداث التي عايشها أو كان أحد صانعيها أو سمعها عن أسلافه، وذلك من خلال الالتقاء بكبار السن من الرواة في العين والشارقة ودبي، والتعرف إلى تلك الكنوز البشرية، وكذا صيانة وترميم ورقمنة الأفلام الوثائقية والتاريخية، وتسجيلات للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ليومياته، ومواقفه، ويتم حفظ الأشرطة في المخازن الخاصة بالأرشيف الوطني وإبعادها عن المجالات المغناطيسية وَفْق شروط تخزين وحفظ دقيقة من حيث الحرارة ودرجة الرطوبة.

فقد عني الأرشيف الوطني أيضًا بتدوين صفحات من مقابلات الرعيل الأول في مجال التاريخ الشفاهي، هذا التاريخ الذي أولاه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان اهتمامه ورعايته، وقام المعنيون بتسجيل المقابلة وتفريغها، ثم تدوينها بلغة عربية سهلة واضحة، مع الإبقاء على الألفاظ والمصطلحات الدارجة في

مجتمع الإمارات، وشرحها وتفسيرها في حواشي الصفحات؛ وبذلك أمكن الحصول على شذرات من التاريخ، إضافة إلى معجم من الألفاظ العامية التي استخدمها أبناء الإمارات في حياتهم اليومية وإنتاجهم الفكري من الأشعار والأمثال، والقصص، والروايات.

وللعلم فإن الأرشيف الوطني كان قد نشر عددًا من الكتب والإصدارات عنيت بتدوين روايات شفاهية موثقة ومستمدة من ذاكرة الآباء فيما يخص الإنسان الإماراتي وتجربته، وتأثير التغيرات السياسية والاقتصادية عليه، وتوثيق ذكريات الناس وحياتهم اليومية (١٤).

ثالثا: تطور الأرشيف الوطني الإماراتي:

حرص الأرشيف الوطني الإماراتي بصفة مستمرة على تطوير خدماته الأرشيفية، وقد ازداد الوعي بأهمية الوثائق الأرشيفية عامة وما تقدمه من معلومات، واعتمد هذا الجزء على بيان مواكبة التطورات المعرفية والتكنولوجية في الأرشيف الوطني (١٥).

١- **حفظ وثائق وسجلات الدولة:** تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الحفاظ على تاريخها وتراثها الثقافي والموروث من خلال إنشاء وتطوير الأرشيف الوطني الإماراتي عن طريق جمع وحفظ وثائق الدولة والمحاضرات والندوات والمؤلفات المتعلقة بالثقافة والتاريخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الإمارات.

٢-**ماهية الأرصدة الأرشيفية:** الرصيد الأرشيفي الوطني هو المجموعة الشاملة للوثائق والسجلات الحكومية والشخصية التي تم إنتاجها واستلامها وحفظها وإتاحتها للاستخدام في إطار عمليات الإدارة والحكم والتاريخ التي قامت بها الحكومة الوطنية على مرِّ السنين (١٦) ويتكون من عدة وحدات، تشمل الوحدات المؤسسية التي تختص بأنشطة الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات العامة، والوحدات الجغرافية التي تعتني بالوثائق والسجلات ذات العلاقة بإدارة

المستويات الجغرافية المختلفة، مثل الدولة، والمحافظة، والمقاطعة، وأخيرًا الوحدات الوظيفية التي تتعلق مهامها بمجموعة محددة من الوظائف أو الأعمال التي يقوم بها الجهاز الحكومي [١٧].

٣- **الوصف الأرشيفي:** تعتبر عملية الوصف الأرشيفي عملًا مهمًّا من أعمال التحكم الفكري الذي يشرح سياقًا ومحتوى وترتيب المقتنيات الأرشيفية، وهناك العديد من المعايير الوصفية التي تحدد أفضل الممارسات لأداء الوصف الأرشيفي[١٨]، مثل الوصف المعياري الدولي العام للأرشيف وقواعد الوصف الأرشيفي (RAD)، وهو من ضمن المعايير المعمول بها في الأرشيف الوطني الإماراتي، ويتبع الأرشيف الوطني الإماراتي في فهرسته للرصيد الأرشيفي المعايير الدولية المعترف بها في مجال إدارة الوثائق الأرشيفية، وتعتمد الفهرسة على مجموعة من المبادئ التالية:

- **الفهرسة المنهجية:** يتم تحليل وثائق الأرشيف وتجزئتها وتصنيفها وفهرستها بناءً على نظام تصنيف وفهرسة محدد ويتم استخدام الموضوعات والأسماء والتواريخ والأماكن والكلمات الرئيسة وغيرها كوسائل للوصول إلى الوثائق.
- **المعايير الدولية:** يطبق الأرشيف الوطني الإماراتي المعايير الدولية المنظمة مثل منظمة الأرشيف الدولية (ICA)، ومنظمة معاهد ومراكز البحث الوطنية والتاريخ العلمي (CNRS)، واللجنة الفنية الوطنية للأرشفة (CFNA)[١٩].
- التوثيق الوصفي: يتم توثيق جميع التفاصيل المتعلقة بالوثائق المؤرشفة، بما في ذلك المعلومات المؤرشفة ومصدرها وتاريخ تكوينها والمعلومات الإضافية المتاحة، وتساعد هذه المعلومات في توجيه المستخدمين والباحثين للوصول إلى الوثائق بسرعة وفعالية.
- **الحفظ والحماية:** توفر الفهرسة الصحيحة والدقيقة للوثائق المؤرشفة الحفاظ على وراثة الأرشيف ونقل المعرفة للأجيال القادمة.

الوصول إلى المعلومات: تتيح الفهرسة للمستخدمين الوصول المباشر والفعال للوثائق المؤرشفة والمعلومات الموجودة في الأرشيف الوطني الإماراتية[٢٠].

ومواكبة للتطور التكنولوجي الكبير الذي تشهده بيئة الأرشيف الوطني وفقا لرؤية الإمارات ٢٠٣٠ مهدت الطريق للمستفيدين التعامل مع الأرصدة الأرشيفية بكل سهولة ويسر، وكان لزاما لتحقيق هذا التطور اتباع معايير وأنظمة جديدة توافق المبادئ الدولية الجديدة وخاصة في الفهرسة الوصفية والموضوعية، حيث يمكن استخدامها في مجتمع الأرشيف الوطني حين تكاثفت جهود المعنيين لنشر معيار جديد للفهرسة معتمد ليأتي مسانداً لنظام الفهرسة الأنجلو أمريكية AACR2 القائم على قواعد RDA للفهرسة.

٤- ماهية قواعد (RDA): تعرف قواعد وصف وإتاحة المصادر (Access And Description Resource) (RDA لغة بأنها: "خصائص أو صفات كيان ما أو التجسيد المادي للتعبير عن عمل معين". وهي "التكوين والوصف المادي الببليوغرافي وإتاحتها في شكل هجائي، أو رقمي، أو موسيقى، أو صوتي، أو ورقي، أو غيرها "[٢١]، وتعرف قواعد وصف وإتاحة المصادر (RDA) بأنها "هو معيار الفهرسة الجديد الذي يحل محل قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية، الطبعة الثانية AACR٢ على الرغم من صلاته القوية بقواعد AACR٢, فإن (RDA) مختلف تماما لأنه يقوم على إطار نظري وتم تصميمه من أجل البيئة الرقمية وله مجال أوسع من AACR٢ [٢٢].

أما عن الجهات المسؤولة عن تطوير وتحديث قواعد (RDA) فقد صممت في سياق دولي لإنتاج بيانات يمكن تخزينها والبحث عنها واسترجاعها، إذ يمكن للأرشيف الوطني إتاحة بياناته على فهارس الخط المباشر (ONLINE). بجعل بيانات التسجيلات الببليوغرافية مرئية وقابلة للاكتشاف والاستعمال، بحيث يتم تطوير قواعد (RDA) من خلال لجنة التوجيه المشتركة JSC [٢٣]، و**يمثل تطبيق قواعد (RDA) البوابة الرئيسة لمبادرات الفهرسة الحديثة** [٢٤]، **إذ تتميز بعدد من الخصائص:**

❖ التحديد الدقيق للباحث بحيث تتطابق نتائج البحث مع متطلبات بحثه.

❖ يوفر RDA ثلاث طرق مختلفة لتسجيل المدى في وصف شامل للمجموعة:

- تسجيل عدد العناصر أو الحاويات أو وحدات التخزين (RDA 3.4.1.11.1).
- تسجيل مقدار مساحة التخزين المطلوبة (RDA 3.4.1.11.2).
- تسجيل عدد ونوع الوحدات المدرجة في المجموعة (RDA 3.4.1.11.3).

❖ الإيجاد: أي إيجاد المصادر الي تناظر أو تقابل استراتيجية يعث المستفيد.

❖ تحديد الهوية: التأكيد على أن المصدر الموصوف يقابل المصدر الذي يتم البحث عنه؛ أو للتمييز بين مصدرين أو أكثر لهما الخصائص نفسها.

❖ احتوائها على تعليمات وإحالات للمعايير الأخرى المتعلقة بوصف المصادر باللغة الإنجليزية الواضحة عند الحاجة إليها مما يساعد ذلك في استعمالها في خارج الأرشيف في المعارض ودور النشر [٢٥]

❖ بنيت في بيئة رقمية، أي إنها سوف تكون متاحة على الخط المباشر (ONLINE), مما يسمح بعرض القواعد بالطريقة التي يحتاجها المفهرس عند فهرسة مادة معينة وباستعراضها بشكل نسخة موجزة[٢٦].

❖ يسمح باستعراض القواعد بطرق مختلفة عن طريق إتاحة البيانات الببليوغرافية والاستنادية على شبكة الإنترنت [٢٧].

رابعا: طرق حفظ وثائق الدولة ونظم الاطلاع عليها:

❖ **طرق اقتناء الأرشيف النهائي:** هي إحدى المهام الأساسية لمركز الأرشيف تتمثل في اقتناء وثائق وفي البحث لدى منتجي الوثائق في القطاعين العام والخاص عن وثائق قابلة للترحيل، أو الإيداع، أو الهبة، أو الشراء، ويطلق لفظ Acquisition على الوثائق المقتناة، كما يطلق لفظ Acquisition على أي إضافة.

ورد كذلك مصطلح جمع الأرشيف في قاموس المصطلحات الأرشيفية على "أنه إحدى الوظائف الرئيسة لمصلحة الأرشيف؛ يرتكز على جمع والبحث على الوثائق لدى منتجي الأرشيف العام أو الخاص عن طريق الدفع، التبرعات، الهبة بالوصية، وكذلك الشراء أو التبادل"[٢٨].

❖ **حفظ الوثائق في الأرشيف الوطني الإماراتي:**

ويتبع الأرشيف الوطني الإماراتي مجموعة من الإجراءات المتعلقة بحماية الوثائق من التلف وحفظها في قاعات الحفظ؛ وذلك بتوفير الظروف وتدابير الأمن والسلامة المناسبة وفق المواصفات العالمية [٢٩]:

- قاعة الأرشيف منفصلة عن مساحات العمل والمكاتب، وبعيدة عن ممرات الجمهور لأسباب أمنية.
- لا تتجاوز مساحة كل قاعة ٢٠٠ م٢ وارتفاعها ٢,٥٠م، وتكون الأرضية غير حاملة للغبار.
- لا تقل طاقة الحمولة الأرضية لمخزن الأرشيف ١١٠٠ كلغ [٣٠] بالنسبة للأرفف الثابتة، و ١٧٠٠ كلغ بالنسبة للأرفف المتحركة.
- جدران وأبواب عازلة ومضادة للحريق، ومُحكَمة الغلق؛ لتفادي دخول الحشرات والقوارض.
- تكون النوافذ صغيرة الحجم لتفادي أشعة الشمس المركزة.
- الإضاءة داخل المخزن من النوع البارد ولا تتجاوز ١٥٠ lux [٣١].

أولًا: الطريقة التقليدية لحفظ الوثائق في الأرشيف الوطني:

الدفع والتشخيص: فعملية الدفع وتحويل الوثائق تتم بالنسبة لوثائق العمر الثاني والعمر الثالث ويتم دفع الأرشيف حسب الكيفيات التالية:

✓ **وضع الوثائق في علب أو رزم:** بعد حذف الاستمارات الشاغرة والنسخ، تصنف الوثائق حسب الملفات المتعلقة بنفس الموضوع وتجمع الوثائق حسب المكاتب أو المصالح مع مراعاة واحدة من بين الطرق التصنيفية

التالية: الطريقة الأبجدية، أو الزمنية، أو العددية، أو الألف عددية، أو الجغرافية، أو المنهجية.

ثم توضع الوثائق في علب أو رزم بعد أن تغطى عدة ملفات بورق الصر ثم تحزم كل رزمة على حدة جيدا، ويبلغ متوسط سعة الرزمة من ١٠ إلى ١٥ سم ويستحسن استعمال العلب ذات سعة ١٠ سم.

✓ **ترقيم العلب أو الرزم:** ترقم العلب أو الرزم التي تنتمي إلى نفس الدفع من الرقم ١ إلى س ويجب الاعتناء بإظهار الرقم بوضوح في أعلى حافة العلبة، ويستأنف الترقيم التسلسلي في كل دفع جديد من ١ إلى.... وحتى يتسنى التمييز بين مختلف الدفعات، سوف توافي مصلحة الأرشيف الهيئات الدافعة بالرقم الخاص بكل دفعة.

✓ **إعداد جدول الدفع:** ينسخ جدول الدفع إلى ثلاث نسخ، في استمارات خاصة توفرها مصلحة الأرشيف وترجع إحدى النسخ بعد مراجعتها والتوقيع عليها إلى المصلحة الدافعة لاحقا، كما ينبغي إرسال جدول الدفع إلى مصلحة الأرشيف قبل إجراء عملية الدفع، ويحدد المسؤول عن الأرشيف بعد اتخاذ تدابيره، تاريخ الدفع والكيفيات التطبيقية المرتبطة بذلك [٣٢].

✓ **الحفظ الورقي:** تعد الوثائق الورقية مهمة وتبقى محفوظة في وحدة الأرشيف على الرغم من تصويرها بواسطة المصغرات الفيلمية أو تخزين معلوماتها في الحاسوب، لذلك لا يمكن الاستغناء عن أوعية حفظ البيانات الورقية مهما كانت التقنيات الحديثة للمحفوظات متطورة، وهناك طرق عديدة للحفظ الورقي منها الحفظ الأفقي وتكون بوضع المحفوظات داخل أدراج أفقيه[٣٣] وهناك طريقة الحفظ العمودي التي تتلخص بوضع الوثيقة على طرفها الجانبي وتظهر كمرصوفة الواحدة تلو الأخرى، وتناسب هذه الطريقة أغلب المستندات الكتب إذا ضبطت بدقة بزاوية متحركة قائمة، وهي الطريقة المفضلة للحافظات الكارتونية لخزن المنشورات إذ يوضع على حافتها مرشدة بلاستيكية مكتوب عليها رمز الملف يسهل عملية البحث.

✓ **الحفظ على المصغرات:** إن التصوير المصغر هو حفظ الوثيقة في

شكل مغاير لشكلها الأصلي، وهناك طرق عديدة للحفظ على المصغرات منها الميكروفيلم وتساعد هذه الطريقة في استيعاب أكبر قدر ممكن من الوثائق، ومن أهم الوثائق التي تحفظ على شكل مصغرات الميكروفيلم، وهي الوثائق ذات القيمة التاريخية والأثرية والنادرة والتي تعد مصدرًا مهمًا للمعلومات بالنسبة لمؤسسات الدولة والباحثين [٣٤].

ومن الطرق الأخرى للمصغرات طريقة المايكروفيش وهي عبارة عن فيلم شفاف يحتوي على صورة مصغرة مرتبة بشكل أفقي وعمودي تكون على شكل بطاقة مسطحة مستطيلة الشكل تستوعب البطاقة الواحدة ٦٠ صفحة أو أكثر وطريقة الألترفيش وهي عبارة عن مايكروفيش تشتمل على نسبة كبيرة من البيانات المسجلة تصل في العادة إلى ٣٦٠٠ صفحة.

وللحفظ على المصغرات عدة مزايا منها توفير المكان أو الاختزال في مساحات الحفظ، فجاءت هذه التقنية لتختزل ٨٩% من المساحة التي كانت تستخدم في الحفظ، وتمتاز بسهولة نقل الوثائق وتداولها واسترجاعها وضمان الأمن والحماية ضد اللف والفقدان، ويمكن عمل عدة نسخ للمحفوظات وسهولة الحصول على صورة طبق الأصل [٣٥].

❖ **الحفظ الإلكتروني للوثائق والسجلات:** وهي منظومة تستند إلى مجموعة من الوسائل والتقنيات والبرمجيات، تسمح بإزالة الطابع المادي للوثائق وتحويلها إلى شكل إلكتروني؛ لتسهيل إدارتها وتخزينها، والبحث عنها واسترجاعها، ويسعى الحفظ الإلكتروني إلى تقليل عدد الموظفين العاملين في مجال الحفظ والاسترجاع ويكفي عدد قليل لتشغيل ومعالجة الملفات، ويمكن إضافة وحدات جديدة عند الحاجة ويمكن نقل أي جهاز بسهولة من مكان إلى آخر. وللحفظ الإلكتروني طرق عديدة منها الحفظ على الأقراص الليزرية المدمجة والماسح الضوئي (السكنر) وجهاز الاستنساخ والطابعة والحاسب الآلي الذي يستخدم في دائرة الوثائق [٣٦].

يمتاز بالقضاء على مشكلات الحفظ والتداول اليدوي للوثائق الذي ينتج عنها التلف والضياع والقضاء على مشاكل الحفظ وتوفير المساحات المكانية التي تصل إلى ٩٠% ويعطي سرعة في إمكانية تداول الوثائق واسترجاعها ونقلها والوصول إلى محتوى موضوعها، ومع ذلك يعاب عليه أنه يفتقد إلى المصداقية القانونية لمخرجاته، بالإضافة إلى إمكانية إجراء التعديل والتحريف على الوثائق الالكترونية بسهولة [٣٧].

❖ **استرجاع الوثائق والاطلاع عليها: أن** الهدف من حفظ وتنظيم الوثائق هو استرجاعها والإفادة من معلوماتها عند طلبها من أحد المستفيدين [٣٨]، ولنظام استرجاع الوثائق أساليب عدة تستخدم في عملية خزنها واسترجاعها، هي:

- الخزن والاسترجاع اليدوي (التقليدي) [٣٩]: يرتكز هذا الأسلوب على حفظ الوثائق بأشكالها التقليدية والمتمثلة بالخزائن والرفوف، ويتم استرجاع الوثائق يدويا من الموظف المختص في مركز الحفظ بالأرشيف.
- الخزن والاسترجاع الهجين (المختلط) [٤٠]: وعبر هذا النوع يتم استخدام المعدات والآلات المتطورة فضلا عن استخدام الأساليب التقليدية.
- الخزن والاسترجاع الممكن (الآلي) [٤١]: وعبر هذا الأسلوب يتم خزن واسترجاع الوثائق بواسطة الأجهزة والمعدات المتطورة.

خامسًا: أهمية دور الأرشيف والسجلات الوثائقية في حفظ التراث والتاريخ:

يمثل الأرشيف الذاكرة الإنسانية، بما في ذلك ذاكرة الأمم والشعوب، فهو يؤدي دورا حيويا في الحفاظ على تراث الشعوب، باعتباره مصدرًا مهمًا للمعلومات ومنبعا للمعرفة وركيزة لحفظ السجلات، وتساهم المحفوظات في حماية تلك الدولة وموروثها التاريخي والحضاري وهويتها الثقافية"[٤٢].

ومن هذا المنطلق وحيث أن التراث الإماراتي مثله مثل تراث العرب بشكل عام يمتد إلى آلاف السنوات، فإن للأرشيف الوثائقي دورًا فعالًا في حفظ

هذا التراث، فلا شك أن المعرفة المسجلة مهمة وضرورية، وإحدى الركائز الوطنية للحفاظ على أصول التراث الإماراتي الأصيل.

وفي حين أصبح التراث الإماراتي وحضارته القديمة أكثر عرضة للخطر، انبثقت عديد من الجهود التي بذلتها الدولة من أجل الحفاظ على هذا التراث خلال عدد من الإجراءات المميزة، ومن أهمها الاهتمام بالأرشيف والسجلات والوثائق [٤٣]، وإبراز أهميتها منعًا من ضياعها.

إن مصطلح الأرشيف يصاحبه مصطلح الحفظ، ويُعد حفظ التراث عن طريق الوثائق الأرشيفية والسجلات من المهام الأساسية للدول المتقدمة، وتماشيا مع المشروعات الإقليمية والدولية التي تهتم بحفظ التراث، أقدمت عديد من البلدان على مراعاة احتياجات المستفيدين وفئاتهم وأهمية الأرصدة الأرشيفية المحفوظة على المستوى المحلي، والوطني، وحتى الدولية [٤٤].

ويتطلب الأرشيف التاريخي تحليلا شاملا للأرصدة التاريخية؛ تحليلًا فكريًّا في البداية [٤٥]، ومن خلال هذا الإجراء ستحدد الوثائق التي ستحفظ عن غيرها الموجه للحذف، ثم تأتي مرحلة التحليل المادي بعد التحليل الفكري للوثائق التاريخية، ويتطلب ذلك القيام بتحديد العوامل التي قد تتلف هذه الوثائق، وتحديد كمية الوثائق المعرضة للتلف قبل وضعها في الأرشيف، ويمكن للأرشيفي الاعتماد على العديد من الطرق التي تساعده في تقييم الحالة المادية للوثائق:

- **الطريقة الشاملة:** تقوم هذه الطريقة على التقييم الشخصي للأرشيفي، ومن خلال هذا الإجراء يتحصل على بيانات يضعها في بطاقات اسمية يمكن أن تعالج لاحقا.
- **طريقة العينة:** تتطلب هذه الطريقة تحديد إحصاء للوثائق التاريخية، والمخطوطات النادرة، لدراسة حالتها المادية.
- **طريقة الوثائق المتجانسة:** وهذه الطريقة ترتكز على اختيار مجموعة من الوثائق تملك نسبة معينة من التجانس الطبيعي من حيث مصدرها أو طبيعتها [٤٦].

وتكمن أهمية إنشاء الأرشيف التاريخي على النحو التالي:

- تخزين الوثائق ذات القيمة الدائمة التي لها قيمة تاريخية وتحفظ إلى الأبد.
- أن تبقى الوثائق بصفة دائمة في مركز الوثائق لفترة طالت أم قصرت مع مراعاة شروط التخزين.
- معظم المتعاملين معه من الباحثين والدارسين.
- التدخل في ترتيب الوثائق المنقولة بعد استشارة الإدارة وكذلك نقل الوثائق طبقا لما تقتضيه سلامة الوثيقة وتكاملها.
- تقويم الوثائق واختيارها للحفظ الدائم.
- الإشراف على عملية التخلص من الوثائق عديمة القيمة وتزويد مركز الوثائق بأدلة العمل التي تبين إجراءات التعامل مع الوثائق غير النشطة
- وضع المعايير والأسس التي تتبع عند إنشاء مراكز الوثائق، من حيث اختيار الموقع والتصميم الهندسي للمبنى لمراعاة الشروط الامنية وسلامة الوثائق.

وبانتقال الوثائق إلى الأرشيف التاريخي يصبح مالكا لها وتنتهي وصاية الإدارات الأصلية عليه وهذا ما يساعد على حفظ آلاف الوثائق التي ستصبح ذات قيمة تاريخية دائمة.

وتُولي دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمامًا بالغًا بالتراث بأنواعه ومجالاته المختلفة، وهناك جهود مشهودة تقوم بها القيادة الرشيدة من أجل حفظ التراث عمومًا والثقافي والتاريخي منه على وجه الخصوص، وفي هذا السياق أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان؛ بصفته حاكمًا لإمارة أبو ظبي قانونًا بشأن التراث الثقافي للإمارة، ويهدف إلى الكشف عنه والحفاظ عليه وإدارته والترويج له.

سادسًا: تنظيم طرق اطلاع الباحثين على قاعات الأرشيف الوطني الإماراتي:

أشار المشرع الإماراتي إلى اختصاصات الأرشيف الوطني للوثائق والبحوث،

وألزمه بإعداد ونشر البحوث والدراسات التي تخدم أهداف الأرشيف الوطني وتبرز القيم والمنجزات التاريخية لدولة الإمارات، وإتاحة مجالات البحث للباحثين الذين يرغبون في الإفادة من المادة المعلوماتية التي يحتويها المركز عبر الإتاحة التي تسمح لهم بالاطلاع على الوثائق المحفوظة في الأرشيف(٤٧).

سابعًا: النشاط الثقافي والتعليمي للأرشيف الوطني الإماراتي:

١ – المحاضرات والندوات

يقدم الأرشيف الوطني أكثر من ٤٠ فعالية، تتنوع بين المحاضرات والندوات وورش العمل والمؤتمرات، والندوة والمحاضرة هما نشاطان أكاديميان يستخدمان لنقل المعرفة وتبادل الأفكار والتفاعل مع الحاضرين، وعلى الرغم من أنهما يشتركان في الهدف العام، إلا أنهما يختلفان في بعض الجوانب، ويمكن المقارنة بين بعض الاختلافات الرئيسة بين الندوة والمحاضرة (٤٨).

٢ – قاعات الأرشيف الوطني الإماراتي:

أ. **قاعة الشيخ زايد بن سلطان،** قاعة الشيخ زايد في مقر الأرشيف والمكتبة الوطنية في الإمارات، تم افتتاحها في عام ٢٠١٤ وتستخدم لاستضافة مجموعة متنوعة من الفعاليات والمناسبات، بما في ذلك المحاضرات والندوات وورش العمل والمعارض وحفلات التوقيع للكتب. تتوفر فيها تجهيزات صوتية وبصرية عالية الجودة وتثريها التقنيات الافتراضية مثل الواقع المعزز والواقع الافتراضي. (٤٩)

ب– **قاعة الشيخ محمد بن زايد:** هي واحدة من القاعات المهمة في مقر الأرشيف والمكتبة الوطنية في الإمارات العربية المتحدة. تم تسمية القاعة باسم الشيخ محمد بن زايد بن سلطان آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في الإمارات. وتم افتتاح القاعة في عام ٢٠١٥.

ب.قاعة أسعد المتعاملين: هي قاعة خاصة تستخدم لتقديم الخدمات

للمتعاملين والزوار الذين يأتون إلى مقر الأرشيف والمكتبة الوطنية في الإمارات. تم تسمية القاعة بهذا الاسم تكريمًا لأسعد المتعاملين، الذي كان حاكمًا رفيع المستوى في أبو ظبي. القاعة مجهزة بتجهيزات حديثة وتقدم خدمات عالية الجودة للمتعاملين.

ت.**قاعة التدريب التقني:** هي قاعة مخصصة لتنظيم ورش العمل والدورات التدريبية في المجالات التقنية والحوسبة وتكنولوجيا المعلومات.

٣- الندوات:

✓ ندوة الإمارات للأرشيف والمكتبات الرقمية: تهدف إلى توفير منصة للتبادل من المعرفة والخبرة في مجال الأرشيف والمكتبات الرقمية والحفظ الإلكتروني للوثائق.

✓ ندوة بعنوان "التراث والهوية العربية في عصر الرقمنة"، وتعد من أبرز الفعاليات والنشاطات الثلاثين التي ينظمها الأرشيف والمكتبة الوطنية بالتزامن مع مشاركته بمعرض القاهرة الدولي للكتاب".

٤- المؤتمرات:

✓ مؤتمر مكتبات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤتمر الأرشيف العربي.

✓ مؤتمر الأرشيف الدولي: يعقد هذا المؤتمر كل عامين في دولة مختلفة حول العالم.

✓ مؤتمر دبي الدولي للسجلات: يهدف هذا المؤتمر إلى تعزيز وتطوير مجال السجلات والأرشيف في الدول العربية والعالم، ويشارك فيه الخبراء والأكاديميون المرتبطون بالأرشيف.

٥- الإصدارات والمؤلفات:

يعرض الأرشيف الوطني الاماراتي عبر منصته الإلكترونية [٥٠] أهم إصداراته القديمة والحديثة التي تهتم بتاريخ وتراث دولة الإمارات ومنطقة الخليج، والتي تعدت الـ ٢٠٠ إصدار، وتحفل بتسليط الضوء على مشاريعه

المختلفة وخدماته التي يقدمها للباحثين والمهتمين بتاريخ الإمارات، و**من أهم الإصدارات والمؤلفات:**

- ✓ "**حصن الظفرة**": تأليف: عبد الله محمد المهيري – الناشر: أبو ظبي: الأرشيف الوطني، وزارة شؤون الرئاسة Abu Dhabi: National Archives سنة النشر: ٢٠٢٢ عدد الصفحات: ٤١٥ الطبعة: الثانية.
- ✓ **كتاب** "**زايد: أوسمة وجوائز**": **تأليف** جمعة سالم سعيد الدرمكي، الناشر أبو ظبي: الأرشيف الوطني، وزارة شؤون الرئاسة Abu Dhabi: National Archives –٢٠١٨ – ١٧٩ صفحة [٥١].
- ✓ **كتاب** " **تاريخ التشريع الاتحادي**": **تأليف:** عبد العزيز مصطفى الخالد، الناشر: أبو ظبي: الأرشيف الوطني، وزارة شؤون الرئاسة Abu Dhabi: National Archives سنة النشر: ٢٠١٨ عدد الصفحات: ٣١٨.
- ✓ **سلسلة كتب** "**ذاكرتهم تاريخنا**" تأليف: وزارة شؤون الرئاسة Ministry of Presidential Affairs الناشر: أبو ظبي: الأرشيف الوطني، وزارة شؤون الرئاسة Abu Dhabi: National Archives، ج٣، سنة النشر: ٢٠٢٢ عدد الصفحات: ٥٥٠– ج٢: سنة النشر: ٢٠١٨ عدد الصفحات: ٤٣٨، **وهي** مشروع هام وضخم يهدف إلى جمع وتوثيق تراث دولة الإمارات العربية المتحدة. تعتبر هذه السلسلة مشروعًا استثنائيًا نظرًا لأهمية ما تقدمه من معلومات حول تاريخ وثقافة وتراث الشعوب التي تسكن دولة الإمارات [٥٢].
- ✓ **كتاب** "**التدخل المشئوم**" **شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية في الخليج العربي (١٨٦٢ – ١٩٨٢)** تأليف: مايكل كوينتن مورتون Michael Quentin Morton الناشر: أبو ظبي: الأرشيف الوطني، وزارة شؤون الرئاسة Abu Dhabi: National Archives سنة النشر: ٢٠١٨ عدد الصفحات: ٣٠١.

٦– المشروعات التعليمية:

يوفر الأرشيف الوطني الإماراتي برنامجًا تعليميًّا يهدف إلى تعليم طلاب بكالوريوس إدارة الوثائق وعلوم الأرشيف المبادئ الأساسية والمهارات اللازمة

لإدارة وحفظ الوثائق والأرشيف بفعالية، ومن أهم البرامج التعليمية التي يقدمها الأرشيف الوطني الاماراتي: **سنة تأسيسية في إدارة الوثائق وعلوم الأرشيف– بالاتفاق مع جامعة السوربون:** صممت السنة التأسيسية في إدارة الوثائق وعلوم الأرشيف، لإثراء الطلبة بمعلومات عن التقنيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي وقواعد البيانات المتسلسلة وعلم البيانات والمعلومات الإلكترونية وتحليل البيانات وذلك من خلال ورش عمل ودورات أكاديمية مع نخبة من المحترفين، مما يشكل أساسًا جيدًا لدراسة البكالوريوس في إدارة الوثائق وعلوم الأرشيف.

الخاتمة:

في الختام وجدنا أن الأرشيف الوطني الإماراتي ساهم بدور كبير في التاريخ الإماراتي خلال فترات تاريخية متنوعة ونجح من خلال ذلك في الحفاظ على التراث التاريخي لدولة الإمارات في كافة جوانبها بما احتواه من مادة علمية أصيلة ترجع إلى عدة قرون، وتشكِّل تراثًا غنيًّا وثريًّا يعكس تطور وتاريخ الدولة. أحد أهم أنشطة الأرشيف الوطني الإماراتي هو الحفاظ على الوثائق والمواد الأرشيفية والتسجيلات الصوتية والمرئية والنشرات الرسمية، فهو يقوم بتنظيم هذه الوثائق وتصنيفها وتخزينها بطريقة احترافية وآمنة، مما يضمن سلامتها واستدامتها على المدى الطويل. في نهاية البحث توصلنا لجملة حقائق وتوصيات على النحو التالي:

أولا: حقائق:

١- يحتوي الأرشيف الوطني الإماراتي على عديد من الوثائق والمعلومات التاريخية، مما يجعله مصدرًا قيمًا للأبحاث والدراسات المتعلقة بتاريخ الإمارات وثقافتها وتراثها.

٢- يعد الأرشيف الوطني الإماراتي أمرًا ضروريًّا للحفاظ على التراث التاريخي للدولة، بالإضافة إلى المساهمة في توثيق جوانب الحياة الحالية والحفاظ

عليها للأجيال القادمة.

٣- أظهرت الدراسة أن الأرشيف الوطني الإماراتي يستخدم تقنيات وأساليب حديثة للحفاظ على الوثائق والمواد الأرشيفية وتحسين الأنشطة الحالية، بالإضافة إلى الاهتمام بالتطور الرقمي والتصميم والإقران الإلكتروني وتحديث الخدمات الرقمية والحاسوبية، مما يسهم في تحسين الجودة والكفاءة وتوفير التكاليف.

٤- يُعد هذا الأرشيف مصدرًا مهمًّا للمعرفة والمعلومات المهمة وجاءت طرق تنظيم العمل به سواء من حيث تصنيفات الوثائق وطرق حفظها والاطلاع عليها مناسبة لحفظ التراث والهوية الوطنية.

ثانيا: التوصيات:

١- يجب العمل على تعزيز الجهود المبذولة في مجال التوثيق والتصنيف والتخزين والإتاحة للجمهور، بالإضافة إلى تطوير التقنيات المستخدمة في هذا المجال.

٢- ينبغي تطوير خدمات الأرشيف الرقمية وضمان توفير الوثائق والأدوات اللازمة للجمهور، وتشمل هذه الخدمات التدريب الإلكتروني والخدمات الأرشيفية الأخرى التي تسهل الوصول السهل والسريع إلى المواد الموجودة في الأرشيف.

٣- يتعين تعزيز توعية الجمهور بأهمية الأرشيف الوطني الإماراتي ودوره في الحفاظ على تراث الدولة وتعزيز الوعي بالثقافة والتاريخ الإماراتي.

الهوامش:

(١) النقبي، هزاع هاشم محمد، (٢٠٢٠)، الأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة: النشأة – المحتوى – الدور، رسالة دكتوراه، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ص٧٥.

(٢) أحمد بن خليفة السويدي (١٩٣٧)، من مواليد أبو ظبي وهو الممثل الشخصي لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، أول وزير خارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

(٣) قاسم، جمال زكريا، (١٩٨٥)، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٤٩٠.

(٤) حنظل، فالح، (١٩٩٨)، المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، نشر لجنة التراث والتاريخ، أبو ظبي، ج٢، ص ٥٥.

(٥) مجلة درع الوطن، (ديسمبر ١٩٩٣)، العدد الخاص بالعيد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، ص١٣.

(٦) للمزيد انظر الموقع الالكتروني: مسترجع بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٥

https://culturalfoundation.ae/ar/cultural-foundation.

(٧) بجاجة، عبد الكريم، (٢٠١٤)، النظام اللأرشيفي المتكامل، المركز الوطني للوثائق والبحوث، وزارة شؤون الرئاسة، أبو ظبي، ص٢١١.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢١٥.

(٩) مجموعة باحثين، (٢٠٠٩)، مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للوثائق والبحوث، وزارة شؤون الرئاسة، أبو ظبي، ص١١٢.

(١٠) وزارة شؤون الرئاسة، (٢٠١٨)، ذاكرتهم تاريخنا، ج١، الأرشيف الوطني، أبو ظبي، ص١١٩.

(١١) للمزيد راجع الموقع الالكتروني: مسترجع بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٥

https://www.moj.gov.ae/ar/laws-and-legislation.aspx

(١٢) خميس، أسامة محمد عطية، (٢٠١٣)، الكيانات الرقمية (المحتوى الرقمي)، علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات، شركة ناس للطباعة، القاهرة، ص ١٥.

(١٣)للمزيد راجع الموقع الالكتروني: مسترجع بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٥

https://www.moj.gov.ae/ar/laws-and-legislation.aspx

(١٤) ذاكرتهم تاريخنا – ج٢، الأرشيف الوطني، مرجع سابق، ص ٣٦٥.

(١٥) كافي، محمود (٢٠١٤م) أسس إدارة الأرشيف الجاري والوسيط، ط١، حكومة الشارقة: مركز الشارقة للوثائق والبحوث، ص ٥٠.

(١٦) ميلاد، سلوى (٢٠١٥) معايير الوصف الارشيفي وعلاقتها بجودة الأداء، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، تونس، ص– ص ٥٦١–٥٩٦.

(١٧) الفخفاخ، منصف (٢٠١١) التجربة التونسية في إدارة الأرشيف، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دبي الثاني للتوثيق والأرشفة، ١٦ ديسمبر ٢٠١١، ص٢٠.

(١٨) عبد العزيز، أماني محمد (٢٠١٦) المعايير الدولية للوصف الأرشيفي: دراسة نظرية وتطبيقية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص٨٥.

(19) Laura Millar, (2019) Managing Archives: A Procedures Manual، Rowman & Littlefield, PP 100-105.

(٢٠) العسكر، فهد بن إبراهيم (٢٠١١) إدارة الوثائق في عصر الاتصالات وتقنية المعلومات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربي، القاهرة، ص٤٦.

(٢١) حماد، هاني محمد علي (٢٠١٤): قواعد وصف المصادر وإتاحتها RDA، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، جامعة الفيوم، ص ١٠٧.

(٢٢) معوض، محمد عبد الحميد (٢٠١٧) مبادئ وصف وإدارة المصادر، الدمام، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ص. ١٥.

(23) Danskin, A. (2014). Changing The Rules (RDA) And Cataloguing in Europe, P11.

(٢٤) عبودي وآخرون، ٢٠١٩، التنظيم المعرفي في البيئة الرقمية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي التخصصي في المعلومات والمكتبات، بغداد، نشرت لصالح مكتبة ودار المخطوطات العباسية، ص ٥٤٠

(٢٥) الخميسي، صافية (٢٠١٤) رصد تجربة تحول مكتبة جامعة السلطان قابوس إلى تطبيق قواعد وصف المصادر الجديدة (RDA)، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، ص١٧.

(٢٦) صبار، هـ.س (٢٠١٩)، استثمار قواعد RDA لرفع مستوى الوصف الببليوغرافي في الببليوغرافية الوطنية، مركز الشارقة للوثائق والبحوث، ص ١٩٩.

(٢٧) محمد، عبده أشرف (٢٠١٨) الأرشيف الإلكتروني، الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، الإسكندرية دار الكتب والدراسات العربية، ص ١٠٨.

(٢٨) عليان، ربحي مصطفى (٢٠٢٠)، إدارة وتنظيم المكتبات، مراكز مصادر التعلم، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٨٧.

(٢٩) بجاجة، عبد الكريم (٢٠١٨)، مبادئ التوجيهية للرقابة من الكوارث ومراقبتها، أبو ظبي، المجلس الدولي للأرشيف، ص ٣٥.

(٣٠) كلغ: وحدة وزنية تساوي ١٠٠٠ جم.

(٣١) مازن، سمير الحكيم (٢٠١٢) ورشة عمل الارشفة الالكترونية، مركز تقنية المعلومات والاتصالات، الجامعة التكنولوجية، لبنان.

(٣٢) كريكة، سهام (٢٠٢٣)، التنظيم والمعالجة الفنية للوثائق والوصف الأرشيفي في الأرشيفات الوطنية، مجلة المكتبات والمعلومات، مج ٢، الجزائر.

(٣٣) المولى، لمياء حسين (٢٠١٥)، بناء نظام الخزن واسترجاع الأرشيف الرسمية لهيئة التعليم التقني، الجزائر، ص ١٠٦.

(٣٤) السامرائي، إيمان فاضل (١٩٧٨) استخدام المصغرات لحفظ وصيانة الوثائق، مطبعة المعارف، بغداد، ص ٢٩٠

(٣٥) المرجع نفسه.

(٣٦) الدوسري، أحمد جابر (٢٠١٢) الحماية الجنائية لمعلومات ووثائق الدولة، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، ص ١٠

(٣٧) مدثر، حسين محمد فضل (٢٠٠٧) حفظ الوثائق والسجلات برئاسة شرطة السودان، أطروحة دكتوراه، كلية الدارسات العليا، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ص- ص ٣٦-٣٧ .

(٣٨) المادة (٣) من قانون المركز الوطني للوثائق والبحوث الامارتي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٨ المعدل.

(٣٩) البنهاوي، محمود (٢٠١٥) الارشيفات الوطنية تنظيمها وآليات عملها" (دراسة مقارنة)، مركز دعم لتقنية المعلومات، القاهرة، ص ٤٥

(٤٠) حجازي، فواد السعيد، (د.ت) د. محمد توفيق رمزي: الوثائق: تنظيمها حفظها ادارتها، بدون دار نشر، ص ١٩

(٤١) العسكر، فهد بن ابراهيم، (٢٠١١)، إدارة الوثائق في عصر الاتصالات وتقنية المعلومات، ط١، مجموعة النيل العربي، القاهرة.

(٤٢) غازي، علي عفيفي (٢٠١١)، الثقافة والتاريخ في فكر الشيخ زايد، بحث منشور بمجلة الأكاديمية العربية، العدد ١١، السنة ٢٨، ص ١٨.

(٤٣) المرجع نفسه، ص ٣٠.

(٤٤)قدورة الشامي، فاطمة، (٢٠٠٢)، المكتبات والمعلومات والتوثيق، دار النهضة العربية، لبنان، ص ١٤٠.

(٤٥) حسين، محمد أحمد، (٢٠٠١)، الوثائق التاريخية، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ص ٣٦٧.

(٤٦) حسين، محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٣٧٨.

(٤٧) الموقع الرسمي لوكالة أنباء الإمارات، http://wam.ae/ar/details/1395272656807 تم الاطلاع على الموقع بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٢.

(٤٨) ابن الخياط نزهة (٢٠٢١)، منطلقات نحو بناء قطاع مكتبي ومعلوماتي منخرط في حركة العلم المفتوح، جامعة باتنة، الجزائر، ص١٧.

(٤٩) موقع الارشيف الوطني الإماراتي، القاعات، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/٤ للمزيد انظر : https://nla.ae/halls-of-the-national-archives.

(٥٠) للمزيد، انظر:
https://staging.nla.ae/publications

(٥١) للمزيد, انظر: تاريخ الاسترجاع ٢٠٢٣/٩/٢٥
http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/7a27a0d3-1b36-42e3-8a6b-3874183dcc57#sthash.3l1tVhYt.dpuf%20https://www.albayan.ae/books/author-book/2019-10-15-1.3674536

(٥٢) للمزيد عبر الموقع الالكتروني: تاريخ الاسترجاع ٢٠٢٣/٩/٢٥

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: – المراجع العربية.

١. أحمد الشافعي دياب، ٢٠٢٠، إدارة المكتبات: أسسها النظرية وتطبيقاتها، القاهرة، دار غريب للطباعة.

٢. أحمد بن حمد بن مسعود السنائي، ٢٠١٦، منهجية مقترحة لدراسة استخدام الأكاديميين لدوريات الوصول الحر والأرشيفات المفتوحة المتاحة من خلال شبكة الإنترنت: دراسة تطبيقية على كلية الهندسة في جامعة السلطان قابوس"،، عمان، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

٣. أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، ٢٠١٩، وآخرون، مبادئ إدارة الأعمال: الأساسيات والاتجاهات الحديثة، الرياض، مكتبة العبيكان.

٤. احمد جابر الدوسري، ٢٠١٢، الحمايه الجنائية لمعلومات ووثاق الدولة، الإسكندرية، دار الكتب والدراسات العربية.

٥. أسامة محمد عطية خميس، ٢٠١٣، الكيانات الرقمية (المحتوى الرقمي)، علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات، القاهرة شركة ناس للطباعة.

٦. آلاء جعفر الصادق، ٢٠٠٨، المحاور التسعة في معيار وصف المصادر وإتاحتها، جامعة الإسكندرية.

٧. إليو لودوليني، ٢٠١٨، مبادئ وقضايا علم الأرشيف، عمان، دار حميثرا للنشر والترجمة.

٨. إيمان فاضل السامرائي، ١٩٧٨، استخدام المصغرات لحفظ وصيانة الوثائق، بغداد، مطبعة المعارف.

٩. جمال الخولي، ٢٠١٢، إدارة الوثائق والمعلومات في الهيئات والمؤسسات، الإسكندرية، دار الثقافة العلمية.

١٠. حسن الحلوة، ١٩٦٨، علم الوثائق الأرشيفية، القاهرة، دار الثقافة العربية.
١١. حسن موسى قاسم البنا، ٢٠١٥، ونعمة الخفاجي، استراتيجية التمكين التنظيمي لتعزيز فاعلية عمليات إدارة المعرفة، بيروت، دار الأيام للنشر والتوزيع.
١٢. رشا محمد إبراهيم، ٢٠٠٩ الأرشيفات الوطنية على الإنترنت، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة،
١٣. رؤوف عبد الحفيظ هلال، ٢٠١٨، معيار وصف مصادر المعلومات وإتاحتها في البيئة العربية: المكاتب والمتاحف والأرشيفات، عمان، ألفا للوثائق.
١٤. ريحي مصطفى عليان، ٢٠٢٠، إدارة وتنظيم المكتبات: مراكز مصادر التعلم، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
١٥. زكي حسن الوردي، ٢٠٠٢، مصادر المعلومات وخدمات المستفيدين في المؤسسات المعلوماتية، عمان، دار الوراق.
١٦. صافية الخميسي، ٢٠١٤، رصد تجربة تحول مكتبة جامعة السلطان قابوس إلى تطبيق قواعد وصف المصادر الجديدة (RDA)، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس.
١٧. صفوة بدير،٢٠٠٨، الوصف الأرشيفي المقروء آليًّا : دليل استخدام حقوق مارك لوصف المواد الأرشيفية"، الإسكندرية، دار الثقافة العلمية.
١٨. طلال ناظم الزهيري،٢٠١١، التأهيل الأكاديمي في مجال المعلومات والمكتبات بالجامعات العراقية : إشكاليات وحلول، الندوة العلمية الأولى لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

١٩. عبد الحق فاضل ،١٩٧٧، تاريخهم من لغتهم، بغداد، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام.
٢٠. عبد الكريم بجاجة ،٢٠١٣، النظام الأرشيفي المتكامل، الإمارات، المركز الوطني للوثائق والبحوث.
٢١. عبد الكريم بجاجة، ٢٠١٨، مبادئ التوجيهية للرقابة من الكوارث ومراقبتها، أبو ظبي، المجلس الدولي للأرشيف.
٢٢. عبد الوهاب عبد السلام أنور، ٢٠٠٦، دور التصنيف في المكتبات ومراكز المعلومات بين الوظائف التقليدية ونُظم المعلومات المبنية على الحاسب، القاهرة، عالم الكتب.
٢٣. علاء حسين الحمامي،٢٠١٧، كل شيء عن إنترنت الأشياء وتطبيقات المدن الذكية، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع.
٢٤. فاطمة قدورة الشامي، ٢٠٠٢، المكتبات والمعلومات والتوثيق، لبنان، دار النهضة العربية.
٢٥. فهد بن إبراهيم العسكر، ٢٠١١، إدارة الوثائق في عصر الاتصالات وتقنية المعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة، مجموعة النيل العربي.
٢٦. فواد السعيد حجازي، (د.ت) د. محمد توفيق رمزي، الوثائق: تنظيمها حفظها ادارتها، بدون دار نشر.
٢٧. فوزية فاطمة ختير، البحث العلمي والاطلاع على الأرشيف التاريخي، الجزائر، كلية العلوم.
٢٨. مجموعة باحثين، ٢٠٠٩، مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للوثائق والبحوث، أبو ظبي، وزارة شؤون الرئاسة.

٢٩. محمد إبراهيم السيد،١٩٨٧، مقدمة في تاريخ الأرشيف ووحداته، القاهرة: دار الثقافة.

٣٠. محمد أحمد حسين،٢٠٠١، الوثائق التاريخية، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة.

٣١. محمد العبادي، ٢٠١٤، التاريخ الاقتصادي: مدارسه ومناهجه، منشورات: مؤسسة الملك عبد العزيز.

٣٢. محمد سهيل طقوش، ٢٠٠٣، تاريخ الخلفاء الراشدين: الفتوحات والإنجازات السياسية، بيروت، دار النفائس للطباعة.

٣٣. محمد عباس حمودة، (د.ت)، أمن المعلومات: الحفظ، الترميم، الصيانة، القاهرة دار غريب، للنشر.

٣٤. محمود البنهاوي، ٢٠١٥، الارشيفات الوطنية: تنظيمها وآليات عملها، (دراسة مقارنة)، القاهرة، مركز دعم لتقنية المعلومات.

٣٥. ناصر الأنصاري، ١٩٩٨، المجمل في تاريخ مصر:النظم السياسية والإدارية، القاهرة، دار الشروق،

٣٦. نزهة ابن الخياط، ٢٠٢١، منطلقات نحو بناء قطاع مكتبي ومعلوماتي منخرط في حركة العلم المفتوح، جامعة باتنة، الجزائر.

٣٧. الهادي، محمد محمد: نُظم المعلومات في المنظمات المعاصرة، ط١، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، ١٩٨٩م.

٣٨. هدى سليمان صبار، ٢٠١٩، استثمار قواعد RDA لرفع مستوى الوصف الببليوغرافي في الببليوغرافية الوطنية، مركز الشارقة للوثائق والبحوث.

ثانيا: الرسائل العلمية

١.سماتي نيسمة، ٢٠١٣، الأرشيف ودوره في حفظ الذاكرة الوطنية، مذكرة لنيل شهادة الماستر: علم مكتبات، قسنطينة، الجزائر، جامعة منتوري.

٢.سهام منشار، ٢٠١٣، دور الأرشيف في كتابة التاريخ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات، قسنطينة، الجزائر، جامعة منتوري.

٣.عبد الباسط شواو، ٢٠١٤، تكوين الأرشيفيين بالجامعة الجزائرية بين النظري والواقع: تجربة تخصص تقنيات أرشيفية في نظام ل م د بجامعة قسنطينة، أطروحة دكتوراه.

٤.هاني محمد علي حماد،٢٠١٤، قواعد وصف المصادر وإتاحتها RDA: دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، جامعة الفيوم.

ثالثًا: مصادر صادرة من جهات حكومية عن التاريخ للأرشيف الوطني:

٣٩. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٧، وثائق الخليج العربي "في الأرشيف العثماني"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب

٤٠. وزارة شؤون الرئاسة، ٢٠١٨، ذاكرتهم تاريخنا، ج١،٢، أبو ظبي، الأرشيف الوطني.

رابعًا: المراجع الأجنبية:

1. Danskin, A. (2014). Changing The Rules (RDA) And Cataloguing In Europe, P11.
2. Duramd , evard , francais duramd , claude , guide pratique lusagede larchiviste documentaliste: un esemple: cowrete les commes paris: techinque documention veisier, 1990.
3. ERMISSE GERARD. Op. Cite p. 392. Cite in COUTURE Carol. Les functions de l'archivistique .Op. Cite
4. FAVIER, jeans. Les archives. Paris: puf, 1959-cdi. Que sais-je
5. International sur: Les arabas par leur archives – Paris: Edition du CNRS. 1976.
6. Irma Becerra-Fernandez, Rajiv Sabharwal: Knowledge Management: Systems and Processes, Routledge, 2014.

خامسًا: الأبحاث المنشورة

١. أحمد بودوشة، ٢٠٠٣، التشريعات والتكنولوجيا ودورها في دعم تطوير الأرشيف الوطني، الجزائر، المجلد ٢، مجلة المكتبات والمعلومات, جامعة قسنطينة .

٢. درواز كمال، ٢٠٠٣، الحماية القانونية للأرشيف في التشريع الجزائري، مجلة المكتبات والمعلومات، مج ٢، ع١.

٣. زيادة سير حمزة السرساوي ،٢٠١٧، معايير اختيار الباحثين والمشروعات البحثية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، ع١٠.

٤. سمير الحكيم مازن،٢٠١٢، ورشة عمل الأرشفة الإلكترونية، مركز تقنية المعلومات والاتصالات، لبنان، الجامعة التكنولوجية.

٥. سهام كريكة،٢٠٢٣، التنظيم والمعالجة الفنية للوثائق والوصف الأرشيفي في الأرشيفات الوطنية، الجزائر، مجلة المكتبات والمعلومات، مج ٢.

٦. علي عفيفي غازي، ٢٠١١، الثقافة والتاريخ في فكر الشيخ زايد، بحث منشور بمجلة الأكاديمية العربية، العدد ١١، السنة ٢٨.

سادسًا: المواقع الالكترونية:

١.الموقع الرسمي للأرشيف الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ ٢٠٢١/٩/٩م.
https://www.na.ae/ar/aboutus/aboutna.aspx

٢.الموقع الرسمي لوكالة أنباء الإمارات، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٢م.

http://wam.ae/ar/details/1395272656807